خلال جولة ميدانية لرصد الكثافة العددية داخل فصول المدارس

الخالدي: «الفروانية التعليمية» تسعى لتوفير بيئة تربوية مثالية لطلابها

■ منطقة الفروانية تسعى لمتابعة كل مايتعلق بالكثافة العددية للفصول الدارسية

أكدت مدير عام منطقة الفروانية التعليمية بدرية الخالدي سعي المنطقة لمتابعة كل مايتعلق بالكثافة العددية للطلاب والطالبات داخل الفصول والعمل على معالجة اي كثافات ان وجدت لتوفير البيئة التربوية التعليمية المثالية لعطاء المعلمين وزيادة قدرة الاستيعاب للطلبة داخل الفصل الدراسي.

وقالت الخالدي في تصريح صحافي خلال جولة ميدانية شملت مدارس منطقة العارضية انه تم مناقشة عدد من المقترحات لمعالجة الكثافة الطلابية في حال وجودها وتطبيق الإجراءات المتخذة لمعالجتها وفق نظم ولوائح وزارة التربية في هذا الشان، مشيرة إلى تكليف قسم التخطيط برصد اي كثافة عددية محتملة في الفصول وبشكل ميداني والاطلاع المباشر على الاعداد في المدارس وتقديم تقرير لتمكين الادارات في المنطقة من متابعتها، موضحة ان الاجراءات التي تتم حاليا هي رصد مستقبلي لمنع ظاهرة الكثافة العددية داخل الفصول في منطقة العارضية والمناطق الاخرى بالمنطقة.

واضافت الخالدي ان ادارة منطقة الفروانية التعليمية لا تالوجهدا في متابعة اي ملاحظات من شانها ان تعيق العمل والسعي لحلها وفق الاطر التربوية والادارية لتهيئة الاجواء الدراسية لابنائنا وبناتنا الطلبة، مشيدة بتجاوب الادارات المدرسية بشان التعليمات الخاصة بمعالجة الكثافة داخل الفصول والعمل على ضمان انطلاق العام الدراسي وفق ماهومتامل.

بدرية الخالدي

بهبهاني: عمادة النشاط الطلابي تبدأ تسجيل الجمعيات العلمية.. اليوم

أعلن عميد النشاط والرعاية الطلابية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د.خليفة بهبهاني أن العمادة ستبدا التسجيل لإشهار الجمعيات العلمية اعتبارا من اليوم وذلك وفق النظم والمواد التي تستند عليها لائحة الجمعيات العلمية وحتى نهاية شهر ديسمبر.

واوضح بهبهاني انه طبقا للمادة الأولى من اللائحة فإنه يجوز إنشاء الجمعيات العلمية بكليات ومعاهد الهيئة المختلفة ويمارس خلالها الطلبة الانشطة التي تتماشى مع اهداف القسم العلمي المختص، مشيرا إلى شروط إنشاء الجمعية العلمية وهي أن تضم عشرة طلاب في مجال تخصصهم العلمي على ان يتم التسجيل للجمعيات في مكاتب العمادة داخل الكليات والمعاهد المختلفة.

واشار إلى ان مثل تلك الجمعيات العلمية تسعى إلى تشجيع البحث العلمي والتطبيقي وإتاحة الفرصة للقاءات العلمية المشتركة وتشجيع النشاطات الثقافية والاهتمام بدراسة ومناقشة القضايا التي تهم المجتمعات ذات الصلة بنشاطات الجمعية، متمنيا لجميع الأعضاء دوام التوفيق.

خليفة بهبهاني

تتمات

الجماهير ردت

«هناك عصابة تتحرك من تحت لتعميق الفساد في البلد».

وقال النائب مسلم البراك: «إن هذه الحكومة لا تسمع إلا لأصوات أبواق الفساد، وإذا كان السجن والمقاطعة الجديدة طريق العزة والكرامة، فأهلا به، فنحن مستعدون له والحكومة تريد خمس دوائر بصوت واحد، حتى تأتي بمجلس تشكله كيفما شاءت».

من جهته أكد النائب صيفي مبارك الصيفي أنه «إذا كان هناك انجاز تاريخي في هذه الحقبة فسيكون للشعب الكويتي الحريص على مكتسباته الدستورية وحرصه على المال العام».

وقال الصيفي: «الجميع يسأل من ابناء الكويت «الكويت وين رايحة»؟ بعض ابناء السلطة والنظام وبعض المتنفذين هما السبب في ضياع الكويت والشواهد على هذا كثيرة ومنها التزوير الشهير الذي حدث في انتخابات 1967. نعرف كثير من المحطات التلفزيونية التي كان لها الدور الكبير في شق الصف والضرب على وتر الطائفية بالطريقة البغيضة والتي شاركتها الحملة بعض الصحف والكتاب المأجورين».

ولفت إلى صدور حكم بسجن بعض شباب الكويت من اعلام فاسد لم يراع حماس الشباب وعدم رضاهم على ضرب قبيلتهم وتفريق صفهم في هذا الوطن، وأضاف: «الكويت في عيننا اليمنى وال الصباح في عيننا اليسرى وهذا هو ردنا على المغرضين الذين يصورون اعتراضنا على ممارسات الفساد انها محاولات لكسب الحكم، ولكن على الجميع ان يعلم ان «الشعب شركاء لا أجراء في الحكم» وان الامة مصدر السلطات».

وتابع «بحثت» و«فتشت» في جميع القوانين وفي الدستور ولم أجد ما يسمى بـ«وزارات السيادة» التي تمنح لأبناء الأسرة، والتي جربناها «وزارات السيادة» ووجدنا فساد صفقة الأسلحة، ووجدنا صفقة الثلاثين الخمسة للاعلانات.

وتحدث النائب عبيد الوسمي قائلاً: «نحن دولة مؤسسات، لكن الواقع يقول إن القانون يطبق على المواطنين، بينما لا يطبق على الشيوخ، وهناك نماذج منها الشيخ أحمد العبدالله الذي قال في لقاء تلفزيوني إن كل قرار في مجلس الأمة له ثمن، فرفع اليد له ثمن، والسؤال له ثمن، والاستجواب له ثمن، وهذه جريمة أمن دولة، ويجب أن يحرك النائب العام الدعوى ضد العبدالله».

أضاف الوسمي: «المثال الثاني ما قاله مدير أمن الدولة السابق الشيخ مشعل الجراح من أن إقرار قانون الحقوق السياسية للمرأة تكلف 50 مليون دينار، وهذا اتهام بالرشوة والفساد السياسي، لذلك يجب أن يطبق القانون على الشيخين أحمد العبدالله ومشعل الجراح، وغير ذلك معناه أن هناك قانوناً آخر للشيوخ».

واستطرد الوسمي بالقول: لقد اتهمت القوات الخاصة باختطافي من بيت مواطن والاعتداء عليّ، والعقوبة في القانون تصل إلى الإعدام فتمت تبرئتهم، والدولة تدار من قبل مجموعة صغيرة من الأسرة، ونحن لنا حقوق يجب أن تؤدى».

أما النائب علي الدقباسي فقال: «نحذر من يحاول مط هذا المسلسل المكسيكي الذي نعيشه منذ إبطال إجراءات حل مجلس 2009، بأنه سيدفع الثمن»، مؤكداً أن «هناك محاولات لتغييب وعي الناس وهد حيلهم بالمشاركات المتتالية في تجمعات ساحة الإرادة، لكننا لن نتوقف حتى إسقاط مجلس الخزي والعار».

أضاف الدقباسي: «إن تعديل الدوائر يجب أن يتم من خلال مجلس الأمة المقبل، ولن نقبل بأقل من حل مجلس القبيضة، وعدم المساس بقانون الدوائر، وإجراء الانتخابات وتشكيل حكومة قوية قادرة على إدارة البلاد، ولن نقبل بعودة أي من وزراء الحكومة الحالية».

النائب عبدالرحمن العنجري أوضح أن «الكويت لا يمكن أن تدار بعقلية الخمسينيات والستينيات، التاريخ متغير ويجب مواكبته، والخلل عندنا في العقليات التي تدير الدولة».

أضاف العنجري: «مخاطبا من أسماهم «أطراف» في مجلس الوزراء وأصحاب تاريخي سيء يحاولون الضغط لاستمرار مجلس 2009»، أقول لهم: «سجلوا موقفا وطنيا واحدا.. ترى ما أحد ضامن عمره»، مؤكداً أن «القضية الأساسية لما نعيشه الآن أنهم يريدون مجلسا ضعيفا لينفذوا أجنداتهم».

وفي مداخلته قال النائب د.فيصل المسلم: «اليوم هو من أيام الكويت الحزينة لأمرين وخيرين، الأول: أن يجتمع مجلس الوزراء ولا يصدر قرارا بحل مجلس القبيضة الذي أسقطه الشعب، وحله سمو الأمير، ولم يقدر إلا على الطلب من إدارة الفتوى والتشريع إعداد مذكرة قانونية حول حكم المحكمة الدستورية، والخير الثاني هو الحكم بسجن تسعة من شباب الكويت من قبيلة مطير الذين حاولوا الدفاع عن كرامة قبيلتهم عندما تعرضت للسب».

أضاف: إن الحكومة اختارت الخيار الأمني، وما حدث اليوم مؤشر لذلك، من خلال عسكرة الدولة وإظهار القوات الخاصة، ودعم الإعلام الفاسد، والانتقائية في تطبيق القانون، بما يؤدي إلى الاحتقان والتخلف التنموي.

من جهتها ردت النائبة د.سلوى الجسار على سؤال لقناة «الصباح» حول توقعاتها تجاه بقاء أو حل المجلس الحالي بقولها: العلم عند الله والعلو عند صاحب السمو الأمير، فهو من يملك القرار والتقدير لما يجري على الساحة السياسية، لكن بالنسبة لي فإني أطالب وبشدة احترام أحكام المحكمة الدستورية، خاصة الحكم الأخير الذي أعاد هذا المجلس مجلس 2009، والمفروض أن يقوم رئيس المجلس السيد جاسم الخرافي بدعوة البرلمان إلى الانعقاد فورا حتى نسعى إلى تمكين هذا المجلس من القيام بدوره ومهامه في الرقابة التشريعية وفي الجانب الرقابي.

أضافت الجسار: «إن ما يجري على الساحة السياسية الآن من أصوات لنواب الأزمات ونواب مجلس 2012 بهدف الضغط على القيادة العليا للإسراع في حل مجلس 2009 فهذا شيء مرفوض ولا يمكن أن يكون هناك اي توجه او اي مبادرة تفوق او تطغى على قرار المحكمة الدستورية الذي يجب أن يحترم ويجب ان ينفذ فورا، ومن دون اي تردد».

في سياق متصل أكد النائب د.جمعان الحربش أن مجلس 2009 «في حكم المنتهي ولا يجوز أن يبقى يوما واحدا».

وقال الحربش في تصريح إلى قناة «الصباح» الإخبارية: «أنا اعتقد ان الشعب الكويتي يرى هذا الرأي في مجلس 2009، كما أن سمو الأمير ايضا اصدر مرسوما لحله وننتظر ان تعلن وفاة هذا المجلس الثانية خلال اليومين القادمين».

وفي تصريح مماثل لـ«الصباح»، قال النائب فلاح الصواغ: ان مجلس 2009 «انتهى وحل برغبة شعبية وقرار ولي الأمر ويفترض الا يتم التسويف في ذلك لعدم احقية هذا المجلس في البقاء حيث تم حله من قبل سمو الأمير، اضافة الى بروزه كمطلب شعبي كبير في ساحة الارادة، لذلك نرفض بقاء هذا المجلس ونطالب بحله سريعا واجراء انتخابات حسب قرار المحكمة الدستورية بأربعة أصوات وخمس دوائر».

وأكد الصواغ انه «لا يجوز العبث بالدوائر الانتخابية، أو تعديلها الا عن طريق قرار واضح في قاعة عبدالله السالم بمجلس الامة وغير ذلك نرفض هذا الامر ونحن متفائلون بانتخابات قريبة».

بدوره جدد النائب خالد السلطان الذي قاطع تجمع ساحة الإرادة أمس إصراره على صحة موقفه بعدم وجود مبرر لهذا التجمع ، لكنه استدرك قائلاً: «إنني وإن كنت لا أزال أرى عدم الحاجة لدعوة ساحة الإرادة اليوم – أمس الإثنين – إلا انني أفهم دوافع قلق «نهج» والحركة الشبابية من حسم قضية الدوائر وحل مجلس 2009 وذلك بسبب تذبذب الحكومة وعدم حسم قضية منتهية بالحل السريع للمجلس المرفوض شعبيا وبإرادة أميرية لا تزال أسبابها قائمة، والدوائر الانتخابية التي تم حسم أمرها في حكم المحكمة الدستورية، لم أيضا في فتح الباب وسماع إلحاح من انتهى دورهم ورفضهم من الشعب الكويتي».

أضاف السلطان أؤكد استمرار التزامي بحراك الأغلبية متسائلاً: «إلى متى يترك المجال لتدخل من ثبت فشلهم وإفسادهم في القرارات المصيرية للبلد، يجب تجاوزهم والحل السريع لمجلس 2009 والدعوة للانتخابات وفق القانون الحالي» لافتا إلى أن التأخر أو تجاوز الأمر سيدخل البلد في نفق مظلم في ظل ظروف سيئة.

«الغرفة»: التأزيم

العنيف الذي تعيشه منطقتنا قد ارتفع بضغوط التأزيم السياسي إلى حوافّ الخطوط الحمراء.

واضافت: وفي اعتقادنا أن هذه الإشكالية القائمة بين تأزم الممارسة الديمقراطية وبين انتكاس جهود التنمية، هي التي دعت حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، إلى أن يشكل في أغسطس 2011 «اللجنة الاستشارية لبحث التطورات الاقتصادية بشأن مسيرة الاصلاح المالي والاقتصادي». كما أن هذه الاشكالية هي التي دعت سموّه الى الاجتماع في سبتمبر 2012 مع الفريق الاقتصادي الحكومي ليزوده بتوجيهاته بضرورة الاسراع في معالجة الجمود الاقتصادي الراهن، والذي زاده التأزيم السياسي تعميقا وتعقيدا.

واكدت انه وتفاعلا مع هذا الاهتمام السامي بالشأن الاقتصادي، واداء للواجب الوطني والمهني، وبعد أن اصبحت تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تشكل قيدا مرهقا لجهود التنمية والاصلاح في الكويت، تتابع غرفة تجارة وصناعة الكويت جهودها التي بدأت مع بداية الأزمة المالية العالمية المذكورة، فتصدر ورقتها هذه التي ترمي إلى هدفين اثنين: توضيح حقيقة وخطورة الأزمة الراهنة والملحّة التي تعانيها القطاعات الانتاجية غير النفطية وتلمّس المنطلقات السليمة لمعالجتها من جهة، والقاء الضوء على عدد من الحقائق الرئيسية التي تحكم العلاقة بين الممارسة السياسية والتنمية الاقتصادية في دولة الكويت من جهة ثانية.

وبينت انه وفي هذا الصدد، لا تجد الغرفة داعيا لأن تسوق شواهد على الاحتقان السياسي المتصاعد، اذ تغنينا عن ذلك صورة الفرز التنموي الناتج بين مجلس أمة أبطله القضاء، ومجلس أمة غطّاه الإقصاء، وبين حكومة تعثر عليها أن تؤدي قسَمها، ومعارضة أضعف الإنفلاق مصداقيتها، كما لا تجد الغرفة داعيا لأن تعرض في ورقتها هذه للمشاكل والتحديات الهيكلية للاقتصاد الكويتي، فهذا الموضوع «قتلته» بحثا مئات الدراسات الدولية والمحلية، خاصة وانه لم تمض الا فترة قصيره على تقرير اللجنة الاستشارية المشار اليها أعلاه، والذي تتفق الغرفة مع تحليله وتوصياته إلى حد بعيد.

محافظ «المركزي»

واضاف ان البنوك المحلية قوية وقادرة على امتصاص الصدمات وقادرة على ممارسة دورها كاملا ضمن منظومة مصرفية قائمة على سياسات واضحة.

وفي سؤاله عن توقعات النمو للاقتصاد الكويتي خلال العام الحالي قال الهاشل «من الصعب، معرفة هذه المعدلات في الوقت الحالي لاسيما انها مرتبطة بانتاج النفط واسعاره والانتاج المحلي وغيرها الا ان النمو سيكون ايجابيا بشكل عام بتراوح مابين 5 و6 في المئة.

وحول مناقشة تجربة المملكة المغربية في الشمول المالي قال ان تجربة المغرب في هذا المجال رائدة من ناحية نشر الخدمات المصرفية والبنكية في مختلف اصقاع البلاد.

وفي ما يتعلق بالكويت اضاف انها حصلت على اعلى الدرجات في الشمول المالي والانتشار المصرفي من حيث اعداد الحسابات المصرفية وقدرة المواطنين في الحصول على القروض والائتمان وذلك وفق احصائيات اعدها صندوق النقد العربي.

وفي رده على سؤال عن الانفاق في البلاد قال الهاشل ان الانفاق الجاري في الكويت «عال» ولابد من اخذ كافة الاجراءات لتقليله مشددا على ضرورة التوجه بصورة اكبر الى الانفاق الاستثماري على المشاريع الحيوية ومشروعات البنية التحتية بما يحقق التنمية المستدامة.

وحول اسقاط القروض اعتبر الهاشل ان موقف بنك الكويت المركزي واضح وثابت في هذا الموضوع من خلال عدم موافقته على المعالجات غير السليمة لاسيما ان اسقاط القروض يحمل اضرارا على المجتمع والقطاع المصرفي معتبرا ان هذا الامر «ليس فيه عدالة».

وقال الهاشل ان سمو امير البلاد وجه لمعالجة هذا الملف من خلال صندوق المتعثرين في عام 2010 حيث دخل نحو 26 الف مواطن تحت هذا الصندوق اذ حصلوا على دعم من الدولة بدون فائدة لقروضهم وتمديدها لمدد طويلة جدا ليبقى في ادنى الحالات يحتفظ بنحو 50 في المئة من راتبه كي يوفر له مستوى عيش كريم.

اما عن التضخم فاعتبر محافظ المركزي ان مستوياته في البلاد مقبولة مع السعي لحفظها مشيرا الى ان اسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي اثرت على هذا المعدل خلال الفترة الماضية وان بنك الكويت المركزي يراقب التضخم بصورة مستمرة.

وعن طرح الكويت لصكوك اسلامية اكد المحافظ على اهمية هذا الموضوع لاسيما ان الامر كان في حاجة الى تعديل في قرار وزاري صادر عن وزارة التجارة والصناعة والذي لم يكن يسمح باصدار الصكوك.

وقال الهاشل ان المركزي ارسل كتابا الى وزارة التجارة لتعديل هذا القرار وتجاوبت الوزارة وعدلت القرار منذ ست سنوات الا ان هناك بعض العوائق التنظيمية والتشريعية التي تقف حجر عثرة امام اصدار الصكوك في الكويت مشيرا الى ان البنك المركزي سافع بوضع مسودة خاصة لهذا القانون.

وعن نمو القطاع المصرفي المحلي قال الهاشل ان المحفظة الائتمانية للبنوك المحلية نمت بنسبة 4 في المئة حتى تاريخه في حين حقق القطاع بشكل عام نموا بشكل افضل من السنوات الماضية اما نسبة القروض المتعثرة فوصلت الى نحو 7 في المئة.

واكد المحافظ ان البنوك المحلية تقوم بتغطية هذه القروض المتعثرة بشكل تدريجي بحسب سياسة البنك المركزي المتبعة.

الصالح: تسريع

معا الجهود المشتركة والتعاون لتبادل الخبرات والمعلومات للوصول إلى افضل السبل والتقنيات التي يشهدها العالم في مجال الإسكان والتعمير وصولا إلى تطوير وتحديث آليات العمل بما يحقق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة».

وذكر ان المؤسسة العامة للرعاية السكنية تتبنى التعاون المشترك وإجراء الدراسات المتخصصة التي تسهم إيجابا في إيجاد الحلول للقضية الإسكانية والتي أضحت مع زيادة طلب الحصول عليها تمثل هاجسا لدى المواطن.

واشار الى ان خطة المؤسسة تعتمد أساسا على تسريع خطوات تنفيذ المشاريع الاسكانية بما فيها المدن الجديدة متكاملة الخدمات لتوفير المساكن الكافية التي تتوافق مع زيادة الطلبات الإسكانية وتعالج تباطؤ استصلاح الاراضي الفضاء التي تملكها للمساعدة في مواجهة الاحتياجات ونقف امام الارتفاع المستمر والمضاربة غير المبررة في اسعار الاراضي الفضاء.

وعدد الصالح المشاريع التي تنفذها المؤسسة والتي اشتملت عليها خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة ومنها مدينة جابر الأحمد السكنية التي تشمل «6679» وحدة سكنية موزعة على «4494» قسيمة بمساحة 400 متر مربع و«1475» بيتا حكوميا و«710» شقق.

وقال إن من بين المشروعات ايضا مدينة سعدالعبدلله وتشتمل على «7542» وحدة سكنية تتكون من «7542» قسيمة وبيتا حكوميا تم تسليمها بالكامل للمواطنين ومدينة صباح الاحمد وتشتمل على «10499» وحدة سكنية موزعة على قسائم بمساحة 600 متر مربع وبيوت حكومية وشقق اضافة الى مدينة المطلاع وتشتمل على «21000» وحدة سكنية تتكون من «18500» قسيمة بمساحة 600 متر مربع وعدد «2500» شقة.

واضاف ان مدينة الخيران ايضا بين هذه المشروعات وتشتمل على «35530» وحدة سكنية منها «22247» قسيمة بمساحة 600 متر مربع و«10223» بيتا وعدد «3060» شقة اضافة الى مشروع اسكان منخفض التكاليف يشتمل على إتاحة عدد «9696» وحدة سكنية بالإضافة إلى المباني الحكومية الخدمية مع إتاحة الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص للمشاركة بانجاز المشروع.

وذكر الصالح ان من بين المشروعات الداخلة في برنامج عمل الحكومة مشروع اسكان شمال غرب الصليبخات ويشتمل على «1736» وحدة سكنية موزعة على «1030» قسيمة بمساحة 400 متر مربع وعدد «396» بيتا حكوميا وعدد «310» شقق.

واشار الى المشروعات الجاري العمل عليها في مراحل التخطيط والتصميم والمتمثلة في مشروع توسعة الوفرة والصباحية وابو حليفة و النسيم والوفرة القائم وغرب عبدالله المبارك والخيران القائم.

وذكر ان عدد الوحدات السكنية المتوقعة بهذه المشروعات يبلغ «11781» وحدة سكنية اضافة الى المرافق العامة التي تقوم المؤسسة بانشائها كالمدارس والمساجد ومراكز الضاحية والمراكز الصحية التخصصية ومخافر الشرطة إضافة إلى المناطق التجارية والاستثمارية والترفيهية والصناعية والحرفية في المدن الجديدة.

الحجرف لمسؤولي

صحافي امس ان الوزير الحجرف التقى برئيس واعضاء اللجنة الدائمة لانشاء وتطوير مواقع وزارة المالية على الشبكات الاجتماعية التي تشرف عليها ادارة مركز المعلومات الآلي ويديرها عبدالرحمن الشايجي بعد فوز «المالية» بجائزة مسابقة درع الحكومة الالكترونية التي اقامتها المنظمة العربية للتنمية الادارية واكاديمية جوائز الانترنت العربية في القاهرة اخيرا معربا عن الشكر والتقدير للجهود المبذولة في هذا الاتجاه.

وذكر البيان ان الوزارة نالت جائزة مسابقة درع الحكومة الالكترونية العربية من خلال فوز صفحتها الالكترونية على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» بأفضل منصة تفاعلية عن فئة الوزارات.

واوضح ان الصفحة على موقع «فيس بوك» تعد من أفضل الوسائل المتاحة للتفاعل المباشر مع الجمهور والتي تعزز الشفافية بمفهومها السليم مع الأخذ بعين الاعتبار التعليقات المباشرة لزوار الموقع.

واشار الى ان الوزارة انشأت حسابا رسميا خاصا بها على مختلف وسائل وقنوات التواصل الاجتماعي مثل «تويتر» و«فيس بوك» و«انستغرام» لدعم التواصل المستمر مع مختلف فئات المجتمع وتسخير خدماتها لهم بغية تحقيق أهداف الوزارة بكفاءة وجودة عاليتين.

«الحراسة المسلحة»

وقال الخشتي لـ«كونا» ان الشركة اتخذت هذه الخطوة «بعدما استشعرت خطورة وتكرار عمليات القرصنة في عدد من المناطق حول العالم» موضحا ان «ناقلات النفط» تعاقدت مع جهات متخصصة لحماية ناقلاتها بعناصر مسلحة ومدربة على التعامل مع مثل هذه العمليات الخطرة.

وأضاف ان ناقلات النفط التابعة للشركة آمنة وفيها انظمة حماية وسلامة تكفل لها التعامل مع القراصنة بنظم آلية «ولكن جاءت هذه الخطوة الاحترازية لتؤمن بشكل كامل ناقلات النفط الكويتية في طرقها حول العالم»، وذكر ان التعاقد مع هذه الجهات «هو لعام واحد فقط بيدأ اعتبارا من اليوم وذلك على سبيل التجربة والاستفادة من خبراتها ونقلها الى خبرات العاملين على ظهر ناقلات النفط الكويتية».

وبين انه «من الممكن في المستقبل الاعتماد على عناصر محلية في التعامل مع القراصنة بالتعاون مع وزارة الدفاع» مشيرا الى أن التعامل مع الجهات العالمية في تأمين الناقلات جاء بعد موافقات الجهات المختصة في الكويت ومنها وزارة المواصلات ووفقا للمعايير العالمية على أن تصعد هذه الاطقم المسلحة على ظهر الناقلات عند ابحارها في المناطق الخطرة فقط وليس طوال رحلة الناقلة.

وقال الخشتي ان ناقلات النفط الكويتية لم تتعرض في تاريخها لاعمال قرصنة باستثناء مرتين فقط بخلاف محاولات قرصنة بسيطة لم تسفر عن اي شيء يذكر مؤكدا حرص الشركة على سلامة العاملين على ظهر الناقلات وتأمينهم وحمايتهم وفقا للمعايير الدولية.

ولفت الى ان جميع الشركات العالمية تستخدم أطقم الحماية المسلحة «وقد جاءت خطوة الكويت في استخدام أطقم الحماية متأخرة بعض الشيء وللضرورة أحكام» مؤكدا ان الشركة وفرت كل ما يتطلبه نظام الحماية من فرق اتصال وقيادة وتنسيق مع الجهات المختلفة.

«العمل التطوعي»

وأوضحت انها «وعند الاطمئنان على جاهزية المركز ومتطوعيه بعثت كتابا رسميا لوزير الاعلام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبدالله المبارك وضعت من خلاله امكانات المركز تحت تصرف الهيئة العامة للمعلومات المدنية».

واضافت ان من أولويات مركز العمل التطوعي «سد النقص في الكوادر البشرية لدى أي مرفق يتعلق بتقديم خدمة لجمهور المواطنين والمقيمين قلن نقف مكتوفي الايدي أمام تعطيل حاجة المواطنين والآخرين ممن تتوقف مصالحهم سواء بالاضراب أو بأي اجراء آخر».

السجن سنتين

تحريك دعوى جزائية وإحالة الدعوى المدنية إلى الدائرة المختصة.

وتعود تفاصيل القضية إلى شهر يناير من هذا العام حين احتشد العشرات من أبناء قبيلة مطير أمام مبنى قناة الوطن التي كانت تستضيف «المرشح» نبيل الفضل في أحد برامجها إلى جانب النائب د.فيصل المسلم، حيث عبر المحتشدون عن احتجاجهم على العبارات المسيئة التي أطلقها الفضل ضد أبناء القبيلة، ونجم عن ذلك احتكاك بين أفراد الشرطة والمحتجين ووقوع إصابات بين الجانبين الأمر الذي دفع القناة إلى تحريك دعوى قضائية مطالبة برد الاعتبار لها، كما وجهت النيابة العامة إلى المتهمين تهمة التعدي على رجال الأمن أثناء وظيفتهم في حماية مبنى قناة الوطن بأن ألقوا عليهم أدوات صلبة وقطع من الأحجار.

من جانبه أوضح عضو مجلس الأمة المبطل 2012 نبيل الفضل ان حبس هؤلاء الشباب كان بسبب التصريحات الدموية للنائب مسلم البراك الذي استساغ الصعود على جثث ضحايا خطاياه الهدامة.

الصهاينة يهددون

يأتي ذلك مع تصاعد كبير في عمليات الاقتحام والتدنيس للمسجد الأقصى حيث بلغ عدد المقتحمين من المستوطنين والجماعات اليهودية منذ بداية العام نحو 4700 مستوطن ونحو 3250 جنديا بلباسهم العسكري اضافة الى نحو 220 الف «سائح» اجنبي.

وعلى صعيد فلسطيني متصل اعلنت جماعة «جيش الامة» السلفية الجهادية في غزة في وقت مبكر امس ان حكومة حماس تعتقل ستة من عناصرها بينهم امير الجماعة المكنى ابو حفص المقدسي، متهمة حكومة حماس بممارسة «التعذيب» بحقه.

وقالت الجماعة في بيان حصلت وكالة فرانس برس على نسخة منه، انه «في ظل تعتيم اعلامي مشدد يقبع الشيخ اسماعيل حميد الملقب بابي حفص المقدسي امير جماعة جيش الامة في زنازين حكومة حماس المظلمة يتعرض للاستجواب بطرق قاسية وهمجية واساليب تفتقر الى الادمية».

واضاف البيان ان «اكثر من خمسة اخوة من مجاهدي جماعة جيش الامة ما زالوا مختطفين على خلفية اختطاف ابي حفص» وتابع «ما زالت المساومات مستمرة ليتوقف الشيخ عن جهاده ودعوته او اخضاعها للحسابات السياسية التي ضيعت حقوقنا وجرات الاعداء علينا».

واوضحت الجماعة ان «قوة من جهاز الامن الداخلي التابع لحكومة حماس داهمت منزل الشيخ ابي حفص ظهر اليوم التاسع من شهر رمضان المنصرم ولم يعرفوا للشيخ قدره بل اقتادوه تحت تهديد السلاح الى سجن انصار «غرب غزة» ذي السمعة السيئة بعد سرقة سلاحه وسلب جهاز الحاسوب الخاص به..وبتعرض لتعذيب جسدي ونفسي».

واشارت الجماعة الى ان «التهمة الموجهة له هي الجهاد في سبيل الله وان له علاقة باطلاق الصواريخ على مستوطنات اليهود اضافة لاتهامه بالقيام بحملة دعوية في القطاع للتحذير من الشيعة الروافض وعقائدهم».

واختتم البيان «سنمضي في نصرة الشيخ ابي حفص اعلاميا بقدر استطاعتنا من خلال سلسلة سيقوم المركز باصدارها حتى تحرره من سجون حكومة حماس».

وعززت حكومة حماس التي لديها تنسيق امني مع مصر، من اجراءاتها ضد الجماعات السلفية الجهادية المتشددة في قطاع غزة واعتقلت عددا غير محدد منهم، لاسيما بعد الهجوم الدامي في سيناء الذي اسفر عن مقتل 16 من حرس الحدود المصري الشهر الماضي.